

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل الموقع بين الحكومتين المصرية
والايطالية بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ والذي تقدم بمقتضاه الحكومة
الايطالية منحة تعاون فنى بمبلغ ٨٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة ايطالية لتمويل
مشروع تجريبى متكامل لتنمية الانتاج السمكى بمصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيمة)

ووفق على الكتاب المتبادل الموقع بين الحكومتين المصرية والايطالية
بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ والذي تقدم بمقتضاه الحكومة الايطالية منحة تعاون فنى
بمبلغ ٨٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة ايطالية لتمويل مشروع تجريبى متكامل لتنمية
الانتاج السمكى بمصر ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ذى القعدة سنة ١٤١٠ (اول يونية سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

صاحب السعادة السيد / محمد فريد زهيرى

وكيل وزارة التعاون الدولى

بالإشارة الى كتابى وزارة الزراعة المؤرخين ٥ ديسمبر ١٩٨٦ ، ٣٠ يونيو ١٩٨٧ ، أود أن أخطركم بموافقة الحكومة الايطالية على المساهمة الحرة التالية من أجل التعاون الفنى :

٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة ايطالية لصالح الشركة الايطالية

BARRAL ENG. S. P. A.

كحصة لتمويل مشروع تجريبى متكامل لتنمية الانتاج السمكى بمصر .

وتقوم الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية التابعة لوزارة الزراعة من جانبها

بما يلى :

التزامات وزارة الزراعة (الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية) :

١ - تقدم وزارة الزراعة (الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية) كافة البيانات المناسبة والمعلومات المتاحة لديها المتعلقة بهذا المشروع بدون أى تعقبات وفى وقت مناسب وتقدم أيضا المساعدة بناء على طلب الشركة لتنفيذ التزاماتها فى نطاق هذا العقد وتقدم الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية قرارها فيما يتعلق بكافة النماذج والرسومات والتقارير والتوصيات وأى مسائل أخرى مقدمة من الشركة الى الهيئة لاتخاذ قرار بشأنها فى وقت مناسب لا يؤدي الى تأخير أو تعطيل انجاز خدمات الشركة فى نطاق هذا العقد .

٢ - تقوم وزارة الزراعة (الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية) بتسهيل المنح السريع لما يلى للشركة أو أى فرد من أفرادها ومن بعولهم فى داخل جمهورية مصر العربية أينما يتم تنفيذ الخدمات :

(أ) تأشيرات الدخول الضرورية والتراخيص والتصاريح والتخليص

الجمركى اللازم للمشروع ، والأشخاص والمعدات .

(ب) السماح بدخول كافة المواقع والأماكن التى يحتاج اليها تنفيذ

الخدمات .

- (ج) اعطاء امتياز جلب المبالغ المطلوبة من العملات الأجنبية بغرض الخدمات أو الاستخدام الشخصي للأفراد .
- ٣ - توفر الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية الأراضي والتسهيلات اللازمة المينة والمتفق عليها في المستندات الفنية الخاصة بالمشروع .
- ٤ - توفر الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية كافة الخبراء والموظفين المصريين المطلوبين للمشروع .
- ٥ - تقوم الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية بتسهيل منح الاعفاء من الضرائب والرسوم وأي أعباء أخرى طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بـ :
- (أ) أى مدفوعات تتم للشركة أو العاملين الأجانب بها فيما يتعلق بتنفيذ الخدمات وذلك بموجب القانون المصرى .
- (ب) أى ممتلكات أو معدات تم جلبها الى جمهورية مصر العربية من جانب الشركة أو العاملين بها سواء للاستخدام الشخصى أو الاستهلاك ، والتي فى حالة عدم استهلاكها يعاد تصديرها بمجرد رحيل الشركة أو أفرادها .
- (ج) أى دمغات أو رسوم واجبة الدفع أو مستندات .
- وهذه المبادرة فى مجال التعاون الفنى تتفق تماماً مع روح العلاقات الطيبة القائمة بين بلدينا .
- وبناء على ذلك فأنى أؤكد هنا استعداد الحكومة الإيطالية لتخصيص وإتاحة مبلغ المساهمة للمشروع سالف الذكر على أساس منحه .
- وفضلاً عن ذلك فأننى أوافق على أن هذا الكتاب وردكم عليه سيشكلان اتفاقاً بين حكومتينا .
- وانتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم شكرى وتقديرى .

سفير إيطاليا
باتريزو شمدين

صاحب السعادة السيد / يانريزو شميدلين

سفير إيطاليا بالقاهرة

لى عظيم الشرف باسئلام كتابكم والذي نصه كما يلى :

بالاشارة الى كتابى وزارة الزراعة المؤرخين ٥ ديسمبر ١٩٨٦ ، ٣٠ يونيو ١٩٨٧ ، اود ان اخطركم بموافقة الحكومة الايطالية على المساهمة الحرة التالية من أجل التعاون الفنى :

٨٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة ايطالية لصالح الشركة الايطالية

كحصة لتمويل مشروع تجريبي متكامل لتنمية الانتاج السمكى بمصر .
وتقوم الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية التابعة لوزارة الزراعة من جانبها
بمما يلى :

التزامات وزارة الزراعة (الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية) :

١ - تقدم وزارة الزراعة (الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية) كافة البيانات المناسبة والمعلومات المتاحة لديها المتعلقة بهذا المشروع بدون أى تعقبات وفى وقت مناسب وتقدم أيضا المساعدة بناء على طلب الشركة لتنفيذ التزاماتها فى نطاق هذا العقد وتقدم الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية قرارها فيما يتعلق بكافة النماذج والرسومات والتقارير والتوصيات وأى مسائل أخرى مقدمة من الشركة الى الهيئة لاتخاذ قرار بشأنها فى وقت مناسب لا يودى الى تأخير أو تعطيل انجازا خدمات الشركة فى نطاق هذا العقد .

٢ - تقوم وزارة الزراعة (الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية) بتسهيل المنح السريع لما يلى للشركة أو أى من أفرادها ومن يعولهم فى داخل ج.م.ع .
اينما يتم تنفيذ الخدمات :

(أ) تأمينات الدخول الضرورية والتراخيص والتصاريح والتخليص الجمركى

اللازم للمشروع ، والأشخاص والمعدات .

(ب) السماح بدخول كافة المواقع والأماكن التي يحتاج إليها تنفيذ الخدمات.

(ج) اعطاء امتياز جلب المبالغ المطلوبة من العملات الأجنبية بغرض الخدمات
أو الاستخدام الشخصي للأفراد .

٣ - توفر الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية الأراضي والتسهيلات اللازمة
المبينة والمتفق عليها في المستندات الفنية الخاصة بالمشروع .

٤ - توفر الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية كافة الخبراء والموظفين
المصريين المطلوبين للمشروع .

٥ - تقوم الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية بتسهيل منح الاعفاء من
الضرائب والرسوم أو أى أعباء أخرى طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في
جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بـ :

(أ) أى مدفوعات تتم للشركة أو العاملين الأجانب بها فيما يتعلق بتنفيذ
الخدمات وذلك بموجب القانون المصرى .

(ب) أى ممتلكات أو معدات تم جلبها الى جمهورية مصر العربية من جانب
الشركة أو العاملين بها سواء للاستخدام الشخصى أو الاستهلاك ،
والتي فى حالة عدم استهلاكها يعاد تصديرها بمجرد رحيل الشركة
أو أفرادها .

(ج) أى دمغات أو رسوم واجبة الدفع أو مستندات .

وهذه المبادرة فى مجال التعاون الفنى تتفق تماماً مع روح العلاقات الطيبة
القائمة بين بلدينا .

وبناء على ذلك فاني اؤكد هنا استعداد الحكومة الايطالية لتخصيص واتاحة مبلغ المساهمة للمشروع سالف الذكر على أساس منحه .

وفضلاً عن ذلك فاني اوافق على أن هذا الكتاب وردكم عليه سيشكلان اتفاقاً بين حكومتينا .

وأود أن اؤكد أن النصوص السابقة مقبولة لدى حكومة جمهورية مصر العربية .

وأتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم شكري وتقديري .

المخلص

محمد فريد زهيرى

وزارة الخارجية

قرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٦/١ بالموافقة على الكتاب المتبادل الموقع بين الحكومتين المصرية والاطالية بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ والذي تقدم بمقتضاه الحكومة الايطالية منحة تعاون فنى بمبلغ ٨٠٨٠٠٠٠٠٠٠ ليرة ايطالية لتمويل مشروع تجريبى متكامل لتنمية الانتاج السمكى بمصر؛

وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٠/٦/١

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل الموقع بين الحكومتين المصرية والاطالية بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ والذي تقدم بمقتضاه الحكومة الايطالية منحة تعاون فنى بمبلغ ٨٠٨٠٠٠٠٠٠٠ ليرة ايطالية لتمويل مشروع تجريبى متكامل لتنمية الانتاج السمكى بمصر ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٠/٦/١ ح

صدر بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٧

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد